

دور الابتكار والبحث العلمي في تحفيز الاقتصاد وتحقيق الاستدامة

إعداد:

د. طالب الحيايي / خبير اقتصادي

وقسم الدراسات الاقتصادية

إدارة الدراسات والإحصاء

يناير 2016

المقدمة:

تواجه معظم دول العالم اليوم تحديًا كبيرًا يتمثل في صعوبة تهيئة مستلزمات العيش الرغيد لسكانها خاصة بعد تجاوز عدد سكان العالم سبعة مليارات نسمة، بسبب تزايد النمو السكاني في المناطق الحضرية خصوصًا، فزيادة عدد سكان العالم خلال الفترة 2000-2012 بحوالي مليار نسمة، في ظل ندرة الموارد وغياب التخطيط المستقبلي المستدام، وارتفاع معدل الاستهلاك وغلاء أسعار السلع الأساسية

للموارد منذ عام 2000، إضافة الى الزحف الحضري على الريف، كل ذلك يستدعي تبني سياسات الابتكار والاستخدام الكفوء للموارد أسلوباً أمثلاً للاستغلال المثمر للموارد المتاحة في المستقبل. وبخلافه تبقى المشكلة قائمة إن لم نتفاهم.

حظي الابتكار بدراسات كثيرة في النصف الثاني من القرن العشرين ، فهو من أهم الصفات الإنسانية التي تغير التاريخ ، فالمجتمع لا يمكن تغييره تغييراً نوعياً عبر التخطيط فقط، بل عبر أعمال المبدعين . وفي هذا الصدد يشير كونانت conant - الرئيس السابق لجامعة هارفرد إلى أهمية المبدعين فيقول " إن عالماً واحداً من المرتبة الأولى (أي من المبدعين) لا يعوضه عشرة رجال من الدرجة الثانية في العلوم، وأعتبر أيضاً إن حرية المناقشة والبحث شرط اساسي لأية مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي تريد أن ينظر إليها بعين الثقة والاحترام.

لقد كرست الدولة جل جهودها ومبادراتها لتحقيق هدف طموح ونوعي في التحول إلى اقتصاد مستدام قائم على المعرفة قوامه الإبداع والابتكار. حيث تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر نوفمبر 2015 سياسة عليا جديدة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، تتضمن (100) مبادرة وطنية تشمل قطاعات التعليم والصحة والطاقة والنقل والفضاء والمياه، وخصصت لها استثمارات تزيد على (300) مليار درهم، وتهدف الى احداث نقلة علمية ومعرفية شاملة على مستوى الدولة خلال السنوات القادمة. وتشتمل السياسة العمل على إنشاء صناديق تمويل للعلوم والأبحاث والابتكار في الدولة، إضافة إلى إعادة النظر في التشريعات الاستثمارية كافة، للتشجيع على نقل التكنولوجيا ودعم الابتكار وإنشاء شراكات تعاقدية تصنيعية عالمية. كما تشمل السياسة أهدافاً لمضاعفة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج القومي لثلاثة أضعاف بحلول 2021، وتهدف السياسة إلى إحداث تحول حقيقي في الاقتصاد الوطني وزيادة نسبة عاملي المعرفة إلى 40%.

مفهوم الابتكار:

قبل تناول مفهوم الابتكار لابد من الإشارة الى مفهوم التنمية المستدامة، الذي يتم تداوله في ادبيات التنمية والبيئية وغيرها بشكل واسع، إذ وردت الإشارة الأولى إليه من قبل اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (لجنة براونتلاند Brundtland) وقمة الأرض بريو دي جانيرو في البرازيل سنة 1992، رغم أنهم ليسوا الأوائل الذين استعملوا هذا المصطلح. والتعريف الأكثر انتشاراً والمستخلص من تقرير لجنة Brundtland يشير "إلى تنمية تستجيب لحاجات الحاضر دون أن تعرض للخطر امكانيات الأجيال القادمة لتلبية حاجياتهم" ولا يعني هذا التعريف بأي شكل من الأشكال إيقاف التطور بل تنمية مسؤولة موجهة للأمد البعيد.

أما بالنسبة لمفهوم الابتكار والإبداع، فغالباً ما تستخدم الشركات الإبداع في الوقت الذي ينبغي عليها السعي وراء الابتكار. فبينما يعرف الإبداع بالقدرة على خلق أفكار أو طرق جديدة للتعامل مع المشاكل القائمة، يعرف الابتكار "بالتوصل إلى ما هو جديد". أو شيء جديد أو طريقة جديدة أو "العملية التي تحول المعرفة إلى القيمة"، ويعرفه الأخر بالقدرة على تحديد الأفكار الإبداعية وتحويلها الى واقع. فقد تستخدم جهة ما الابتكار لتحويل مواردها الإبداعية الى حلول مناسبة وتحقق عائد على استثماراتها. هذا يعني أن الإبداع أو الابتكار هو النشاط الذي يقود إلى إنتاج جديد يتّصف بالأصالة والقيمة بالنسبة للمجتمع. وهذا يعني أن الابتكار يستند الى ثلاثة أركان مهمة هي منتج جديد، عمليات أفضل ووجود مجتمع.

ويعتبر مجلس دبي الاقتصادي الابتكار وأهميته لاقتصاد دبي، بأنه المقياس الحقيقي لأداء اقتصادات العالم، وأحد العوامل الحاسمة في عملية التنمية الاقتصادية. لقدرة على إحداث نقلات نوعية في طرق الإنتاج، فيزيد الانتاجية، ويعزز تنافسية المنتج الوطني في الأسواق العالمية. وبالتالي فإن الابتكار يؤدي الى تطوير نوعية حياة الأفراد ويزيد من معدلات الرفاه الاقتصادي.

وعليه يعتبر الابتكار سمة إنسانية تعكس حالة من الارتقاء الذهني لتحدي المؤلف و تخطي الفضاءات العلمية لتوليد المعرفة بخلق شيء جديد.

ويمكن الإشارة هنا الى قول بي كي يون الرئيس التنفيذي لشركة سامسونج للإلكترونيات، حول الابتكار، نحن نرى أماناً فرصاً لا تحديات، ولا نتوقف أبداً عن الابتكار. وتعود قدرتنا على الابتكار إلى سياستنا الهادفة التي تعتمد على المنتجات والعمليات والناس. فإذا ما أردنا صنع أفضل المنتجات، فعلياً الالتزام بأفضل العمليات، وإذا أردنا تطوير أفضل العمليات، فنحن بحاجة إلى أفضل الكوادر.

مراحل الابتكار:

لما كان الابتكار يمثل القدرة على تحديد الأفكار الإبداعية وتحويلها الى واقع. فإن الابتكار تعتمد على عملية توليد الأفكار، فمن الناحية الاقتصادية، أن مرحلة توليد الأفكار تعتمد على المضامين السلعية والخدمية ذات المنفعة والقيمة للمستهلكين وبالتالي فإن مرحلة توليد الأفكار يتم تغذيتها من المصادر التالية:

1. العاملون في المؤسسة: و بالأخص العاملون في ادارة البحوث وتطوير المنتجات، والبائعون، ومدراء الانتاج وقسم خدمة المتعاملين.
2. منافذ التوزيع المختلفة: ويمثلها تجار التجزئة اللذين يتمتعون بمعرفة ودراية كبيرة برغبات المستهلكين وحاجاتهم.
3. جهود المنافسون في مجال التطوير والابتكار: والمقصود المقلدون اللذين يقومون بسرقة براءة الاختراع ويدخلون عليها بعض التعديلات الطفيفة، يمكن ان يلعب دورا في عملية التطوير والابتكار .
4. مراكز البحوث والدراسات المتخصصة: هي المتخصصة في اجراءات "بحوث تسويق أو البحوث الصناعية وعمل " دراسة الجدوى أو دراسات الجدوى الاقتصادية" التي تمثل الجانب الرئيسي لفرص التطوير والابتكار السلي.
5. المستهلكون: اللذين يساهمون في توليد الأفكار من خلال اقتراحاتهم التي يقدموها للجهة المعنية.

أما بالنسبة الى الابداع فإنه يمر بالمراحل التالية:

1. تقييم الأفكار وتمحيصها: أي تقييم الأفكار الأولية التي تم التوصل اليها وغربلتها، باعتماد معيار علمية ملائمة للفكرة بهدف التقليل من احتمال الفشل بالنسبة للمنتجات الجديدة مثلا، لتوفر الكثير من الجهد والوقت والمال.
2. مرحلة التحليل الفني أو الاقتصادي للأفكار: يتم في هذه المرحلة تجمع الأفكار التي قبلت، ويتم اخضاعها للمزيد من التحليل، مع مراعاة مدى قدرة وإمكانية المؤسسة على تنفيذها وتحويلها إلى سلع او خدمات جديد.

3. تقويم النتائج الابتكارية أو المنتج الجديد: تعتبر هذه المرحلة من أكثر مراحل الابتكار أهمية حيث تكون الفكرة قد تبلورت إلى منتج نهائي، والمنتج النهائي يمثل السلعة المبتكرة أو الجديدة. التي ستخضع للاختبار عن طريق التدقيق أو الاستبيان وغيرها.

أهمية الابتكار على المستوى العالمي:

يهتم الابتكار اهتماما خاصا بالمعرفة باعتبارها المحرك الرئيسي للإنتاجية والنمو الاقتصادي، لذلك أولت معظم دول العالم اهتماما كبيرا بالابتكار إضافة إلى المحفزات التجارية للتمكن من توفير وإنشاء بيئة متكاملة قائمة على المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا. تستطيع تقديم الخدمات الجديدة التي تحتم على المؤسسات والجهات ذات الصلة بتشجيع الاستثمار توفيرها لتلبية طموحات المستثمرين المتوقعين في اقتصاد قائم على المعرفة. فمثلا تطبق نيوزلندا السياسات الاستثمارية المحفزة التي تعتمد على التنوع والمرونة في منح تراخيص العمل وتأثيرات الإقامة، مما ساهم في تطوير بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، وفي الجانب الآخر اعتبرت نيوزيلندا الاستثمار في التعليم والبحوث وتطوير مهارات الموارد البشرية أحد الحلول المبتكرة لبناء مجتمع منفتح على الثقافات كافة، وقادر على استقطاب الفرص الاستثمارية المجدية. وفي ألمانيا كان أحد أهم أسرار نجاحها الاقتصادي هو تعزيز ثقافة الابتكار في القطاع الصناعي وبناء جيل من الأيدي العاملة المبدعة، إضافة إلى اعتماد سياسة لامركزية في التعليم، حيث أقيمت جامعات قرب القرى والأرياف مما سهل على الجميع الحصول على فرص التعليم متساوية.

وعالميا يوجد مؤشر خاص بالابتكار يهتم بدور الابتكار كمحرك للنمو، و يصدر منذ سبع سنوات، ويعتبر مرجع رئيسي ضمن مؤشرات الابتكار، وأداة قياس لوضعي السياسات وقادة الأعمال وأصحاب القرار والمصالح. يرتب مؤشر الابتكار العالمي أداء (141) بلدا واقتصادا في العالم، ويعتمد (79) مؤشرا تتجاوز أحيانا القياسات التقليدية للابتكار، مثل مستوى البحث والتطوير، يصدر مؤشر الابتكار العالمي سنويا ويرتب فيه دول العالم حسب قدرات اقتصاداتها ونتاجها الابتكارية وتشارك فيه كل من المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو"، جامعة كورنيل، المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال والانسباد. يستعرض مؤشر الابتكار العالمي لعام 2015 تأثير السياسات الموجهة نحو الابتكار على النمو الاقتصادي والتنمية. حيث تسعى مختلف البلدان المتقدمة منها والنامية على حد سواء لتحقيق النمو القائم على الابتكار عبر استراتيجيات مختلفة. وقد نجحت بعض البلدان في تحسين قدرتها على الابتكار، في حين لا يزال البعض الآخر يكافح للوصول إلى نتائج أفضل لتغيير ترتيبه العام في جدول ترتيب الابتكار العالمي.

ويستعرض مؤشر الابتكار العالمي الذي أصدر تقريره في شهر سبتمبر 2015 نتائج ترتيب (141) اقتصادا من جميع أنحاء العالم، وكانت المراتب الأولى من نصيب: سويسرا، المملكة المتحدة، السويد، فنلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة، ولم تتغير مجموعة الخمسة والعشرين الأفضل أداء – وجميعها من البلدان المرتفعة الدخل – عن الإصدارات السابقة كثيرا، مما يبين صعوبة منافسة أداء البلدان الرائدة على القادمين الجدد والتي تمتلك مؤسسات قوية وتسعى هذه الدول دائما إلى تقديم المنتجات والخدمات المبتكرة إلى الأسواق مما يمكنها من مواصلة تصدرها سلم التنافسية العالمية، حيث يوجد تنسيق وتعاون جدي بين قطاع الأعمال والحكومات والمجتمع المدني من أجل تشكيل منظومة تعليمية متكاملة، تساعد على توفير البيئة التي تدعم وتعزز الابتكار وتحفز النمو.

العلاقة بين البحث العلمي والابتكار:

البحث العلمي والابتكار، منهج تعليمي يعرّف بطريقة جديدة كيفية استيعاب المعلومات وإنتاجها واستخدامها بطريقة تساعد في خلق ابتكارات. إن الطريقة الإنسانية لفهم الأفراد كمبدعين لمستقبلهم الخاص تشكل الأسس الفلسفية لأصول تدريس الابتكار.

أثبتت المقارنات الدولية في مجال دعم البحث العلمي والابتكار، أن واقع البحث العلمي في العالم العربي أقل من الطموح، وفي جانبين مهمين هما عدد الباحثين والتمويل، حيث يمثلان تحدياً كبيراً لهذا المجال الحيوي، وللتغلب على هذين التحديين، إذ لا بد من تغيير ثقافة المجتمع وتحويله إلى مجتمع متتبع يحب القراءة والبحث في الأشياء وجذورها وأفاقها، وهذه الثقافة تعتمد على الأجيال الناشئة من أبنائنا ومنذ سن مبكر، وتوفير المال الكافي واحتضان وتقدير الباحثين ونتائجهم البحثية، خصوصاً التي لها ارتباط باحتياجات المجتمع وتلبية متطلباته. وهنا يأتي دور الجامعة والكلية في النهوض بمستوى البحث العلمي وتعزيز أهمية الأبحاث في مجتمعاتنا، من خلال تدريس مواد تجمع بين الجانب العلمي الأكاديمي وواقع متطلبات سوق العمل، وبما يضمن الاستفادة منها سواء على مستوى رسمي السياسات أو صناعات القرار أو المجتمع عموماً.

هناك علاقة قوية بين البحث العلمي والابتكار، إذا لا يمكن أن يكون هناك ابتكار بدون إطلاع وتحري عن الحقيقة الشيء المبتكر، والشكل البياني أدناه يبين تجربة البحث العلمي في جامعة الإمارات وفق تصور دياسين عاطف

الخلفية البحثية

قابلية للإبتكار

مبادرات ابتكارية

تبدأ الفكرة من قيام الطلبة بتشكيل خلايا بحثية صافية في مادة ما، مثال طرق البحث العلمي بالتعاون والتنسيق مع استاذ المادة أو المشرف، ويقوم أعضاء الخلية بإجراء عملية عصف ذهني للأفكار المبدعة التي تسهم في إحداث تطور منتج أو خلق منتج جديد أو ابتكار فكره أو نواة مشروع علمي وغيرها، ثم يقومون بجمع الأفكار المؤهلة التي يقدمها الأعضاء. ويحاولون بعدها بجمع الأدلة ذات الصلة وتجري عملية تقويم لها من أجل اختيار الابتكارات الأكثر نضجاً وتأهيلاً، كل ذلك يتم بوجود تواصل بين أعضاء الخلية أو المجموعة والاستاذ المشرف من أجل توضيح الأفكار، وفي جو علمي إبداعي يوفر بيئة مؤهلة للابتكار، بعدها يتم استقطاب المبادرات المبتكرة وتحديدتها وفق أسس علمية وواقعية تساعد على متابعة هذه الابتكارات وتطويرها وتمويلها من أجل الاستفادة منها في إنتاج منتج جديد أو فكرة علمية تساهم في تطوير مشروع علمي جاد أو أي ابتكار واعد.

أما بالنسبة إلى تجربة البحث العلمي في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية بدبي، فأنها تهتم بعمل أبحاث مختلفة منها أبحاث برنامج الحوكمة والابتكار، التي تسلط الضوء على بحوث السياسات الحكومية والتغيرات المجتمعية الناتجة عن الابتكارات التكنولوجية، ويهدف البرنامج إلى تقديم النصيحة والمشورة لصناع القرار ورسمي السياسات وتقييم أثر تلك التغيرات على المجتمع عموماً والحوكمة خصوصاً، وكذلك المساعدة في تطوير سياسات ملائمة للبيئة المحلية الخاصة بمبادرات الحوكمة المستقبلية. وفي مجال بحوث الإدارة العامة، فيركز على دراسة إدارة المعرفة ودورها في التطوير والتنمية المستدامة للأداء المؤسسي، وسياسات التدريب في القطاع الحكومي.

وحول البرامج التعليمية والتدريبية التي تعتمدها الكلية في تدريب الطلبة والدارسين والتي تهدف إلى تحسين أداء الموارد البشرية وتطوير الكادر الوظيفي في الدولة، فقد أفاد مصدر مسؤول في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، أنها تقدم نوعين من برامج التعليم والتدريب، الأول يركز على التعليم الأكاديمي ممثلاً ببرنامج الماجستير للإدارة الحكومية، والثاني برامج التعليم التنفيذي. ويقدم المعارف والخبرات

بطريقة تسهم في تطوير مهارات وخبرات الدارسين، وإعدادهم ليكونوا مسؤولين حكوميين قادرين على العمل بجميع المستويات الإدارية. وقد نجح البرنامج في استقطاب موظفين من القطاعين الحكومي والخاص الذين يمثلون الكادر المتوسط من ذوي الخبرة في المجالات الإدارية والتنفيذية، وتشمل تحليل وتخطيط السياسات، والإشراف على عدد من الموظفين، وإعداد الميزانيات وغيرها، كما يقدم تدريباً أكاديمياً مكثفاً في الجوانب التطبيقية والعملية.

وعليه فإن تشجيع الابتكار وتبني المواهب المتميزة من الباحثين والطلاب وغيرهم ليكونوا مبدعين أمر ضروري لتطوير الاقتصاد وبناء مجتمع واعد، وبالمقابل على الباحثين والطلاب تكريس جهودهم في الجد والبحث الحقيقي لبلوغ الإبداع والاختراع كل وفق مجاله وعلى الجهات المختصة دعم الشباب المبدع والمبتكر واحتضانهم خدمة للوطن والمجتمع.

تقنية المعلومات والتنمية المستدامة:

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الحكومي، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق الوظائف للأغلبية في القطاع الخاص. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص، كما تهدف إلى زيادة دخل الفرد وتحقيق الرفاه الاجتماعي. وتستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانيات اللامتناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز نقل التكنولوجيا وتطويرها باعتماد ما يلي:

1. تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
2. تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.
3. تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، خصوصاً وأن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.
4. وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي.. بحيث يتم إدماج التكنولوجيا الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.
5. إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبالطبع تعد المعارف والمعلومات عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة، حيث تساعد على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وتساعد على تحسين الإنتاجية الصناعية، الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في المناطق الحضر والريفية على حد سواء.

سياسة دولة الإمارات في مجال الابتكار ونقل التكنولوجيا:

تبنّت دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر نوفمبر 2015 سياسة عليا جديدة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، تتضمن (100) مبادرة وطنية تشمل قطاعات التعليم والصحة والطاقة والنقل والفضاء والمياه، وتهدف الى احداث نقلة علمية ومعرفية شاملة على مستوى الدولة خلال السنوات القادمة، وتتضمن سياسة الدولة في مجال التكنولوجيا والابتكار النقاط الرئيسية الآتية:

1. تنويع مصادر الدخل أو الناتج والاعتماد على الموارد النفطية.
2. اعتماد سياسات وطنية جديدة في مجال التشريعات والاستثمار والتكنولوجيا والتعليم والمالية.
3. إنشاء صناديق تمويل للعلوم والأبحاث والابتكار في الدولة.
4. إعادة النظر في كافة التشريعات الخاصة بالاستثمار.
5. التشجيع على نقل التكنولوجيا ودعم الابتكار وإنشاء شركات تعاقدية تصنيعية عالمية.
6. مضاعفة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج القومي ليصبح ثلاثة أضعاف ما هو عليه بحلول 2021.
7. التحول إلى اقتصاد معرفي مبني على الإبداع والابتكار.

يصل حجم استثماراتها إلى أكثر من (300) مليار درهم، منها استثمارات في مشاريع الطاقة النظيفة (125) مليار درهم وبنسبة (42%)، والاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة (72) مليار درهم وبنسبة (24%) و (40) مليار درهم في قطاع التصنيع الطيران وبنسبة (13%)، إضافة إلى الاستثمارات الوطنية المرتبطة بقطاع الفضاء والتي تبلغ 20 مليار درهم ونسبة (7%). و (31) مليار درهم وبنسبة (10%) في مجال الدراسات والأبحاث والتطوير. إضافة الى رصد (6) مليار درهم وبنسبة (6%) لإنشاء حاضنات ابتكار، ورصد ذات المبلغ لإنشاء مراكز أبحاث لتطوير قطاع التعليم العام والعالي.

لقد أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً كبيراً بموضوع الابتكار، وشرعت العديد من القوانين والأنظمة، وتبنّت السياسات الكفيلة بتوطين الابتكارات في مختلف ميادين الحياة. بعد أن نشرت ثقافة التميز والإبداع والابتكار خلال السنوات الماضية وأصبحت منهجاً يحكم عمل مختلف مؤسسات الدولة، من خلال توفير مناخ عام يشجع على الريادة والمبادرة والابتكار، وتعزيز النمو والتقدم، وتحقيق الريادة على المستويين الإقليمي والدولي لاسيما في إطار رؤية الإمارات 2021 واستراتيجية الاقتصاد المبني على المعرفة.

واعتمدت إمارة دبي خطة الاستراتيجية تؤكد بوضوح أن تحقيق التنمية المستدامة مشروط بتوافر محاور عدة أهمها الابتكار. وتعمل بكل جد من أجل تطوير البنية التحتية التي تعتبر أحد أهم العوامل التي تمكن الحكومة من خلق بيئة أعمال جاذبة للاستثمار. وهذا يتطلب تطوير تشريعات مرنة وعقد شراكات مع القطاع الخاص وتشجيع قطاع الأعمال على دمج الابتكار في السياسات الاقتصادية. أن تنوع المبادرات الاستراتيجية على مستوى إمارة دبي ودولة الإمارات من شأنها أن تساهم في ترسيخ مفهوم الابتكار وتوسيع تطبيقاته، وكذلك احداث نقلة نوعية في الاقتصاد المبني على المعرفة ودعم مسيرة التنمية والتنافسية والمجتمع، ومنها مبادرة معرض اكسبو 2020 . طيران الامارات والتي باتت في مقدمة شركات الطيران في العالم بفضل اعتمادها على الابتكار والتميز وجودة الخدمات التي تقدمها.

وفي إمارة رأس الخيمة نظم المجلس التنفيذي أسبوعاً خاصاً بالابتكار شاركت فيه جهات حكومية اتحادية ومحلية خلال الفترة 22-28 نوفمبر 2015 وشمل معرضاً خاصاً للابتكار افتتحه سمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة، إضافة إلى مؤتمرات وورش وحوارات وملقبات لأفضل ممارسات ابتكارية مجتمعية وغيرها من الفعاليات التي تساهم في دعم الابتكار وتنشيط قطاع الأعمال والعمليات والمجتمع باتجاه إنتاج الجديد والمبتكر خدمة لاستراتيجية الإمارة والدولة ودعم تنافسيتهما. وفي مجال الابتكارات الصناعية تم تكريم سيراميك رأس الخيمة في عام 2012 لتمييزها في مجموعة منتجاتها المبتكرة وبنيتها التحتية، وإنتاجيتها وتقنياتها المتطورة، وهو تكريم استحقته الشركة عن جدارة: حيث حصلت المركز الأول عالمياً في إنتاج أضخم لوح من البلاط في العالم، إطلاقهم فئة مدهشة من البلاط الفريد تحت اسم "لومينوس" Luminous يمتاز بتوجهه في الظلام، وفئة البلاط المقاوم للبكتيريا Antimicrobial ، وهو نوع خاص واستثنائي من البلاط المصمم لقطاع الضيافة، إضافة إلى مجموعة واسعة من المنتجات المبتكرة والصديقة للبيئة.

الخاتمة:

لقد أصبح الابتكار أمراً ضرورياً وواقعاً تسعى إليه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، خصوصاً تلك التي تعمل على بناء مجتمع الإبداع والابتكار، لذلك تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تبني استراتيجية واضحة للابتكار وتشجيع المبتكرين من أبناء الوطن حتى يعتمد عليهم في عمليات الإنتاج والتصنيع وغيرها من المجالات العلمية والاقتصادية والطبية والبيئية والزراعية.... الخ،

أن بناء مجتمع الابتكار وتوطين الابتكار في الدولة يحتاج إلى اعتماد سياسات ومنظومة حوافز وتشجع على البحث والتطوير، وتعبئة جميع الإمكانيات لإيجاد مؤسسات تعليمية ومراكز بحثية تتوفر فيها أجواء ابتكارية وفق مواصفات عالمية، للتمكن من إعطاء مخرجات مواطنة تمتلك أدوات المعرفة الحديثة طموحة وقادرة على إبداع لخدمة أهداف التنمية، إضافة إلى استقطاب الكفاءات والأدمغة لاسيما في المجالات البحث العلمي والتطوير. وفي هذا لسياق تأتي الاستراتيجية الوطنية للابتكار التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، والتي تركز على أن تكون الدولة الأفضل عالمياً في مجال الابتكار خلال السنوات القادمة. وتعمل على إيجاد البيئة الجاذبة للابتكار، سيما وأن اقتصاد الدولة اقتصاد معرفي مبني على ابتكار الوسائل المعرفية، ويعمل على تحفيز معدلات النمو ورفع متوسط دخل الفرد كخير من البلدان المتطورة والنامية.

إن عملية توطين الابتكار والاعتماد على البحوث والدراسات والتجارب تتطلب قدراً كبيراً من التمويل، وهذا لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على الحكومات في تمويل المشاريع الابتكارية خلاف ما هو قائم في الدول المتقدمة، بل لابد من إشتراك القطاع الخاص فيه. لتطوير التعليم ومناهج التدريس وإجراء الاختبارات التي تساهم في استقدام المعرفة وخلق الابتكار وتفجير الطاقات الإبداعية للباحثين والطلبة.

والله ولي التوفيق